

و نعت سببها وما كمنع تأكيد لفظي وتأكيد معنوي
وما كمنعنا أقسام المذكر والمخبر أن يقال يقدم النعت
للمعقوب على النعت السببي والتأكيد اللفظي على التأكيد المعنوي
ويذكر الكل على يد إلى البعض ويبدل البعض على يد الكل
ويبدل الاستمالة على يد اللفظ فلهذا جمع ويجوز كل ذلك
فإن لوزن من نعرض لذلك والخطلف في العامل في النام
فذهب إليهم والمان العامل فيه هو العامل في المنوع
اللابد في العامل فيه عندهم مفرد وذهبت فومر
مهم المفرد الملك العامل فيه هو العامل في المبدل
منه واختاره ابن مالك وهو كما هو من هب سبويه
الرفوع لفظا أو نعتا أو محلا وهو أي النام للبعد
كونه نابع مرفوع لأن هذه الأربعة لا تختص بتابع الرفع
أركان أسبا النعت والمطف وهو قسمان عطف
بيان وعطف نسق ولم نذكر من المص في ماسيا في الاعطاف
النسقي وكان عدم نرضه لعطف البيان لأنه كالرضي
لابري في فإين اعطف البيان ويبدل الكل والكل
والنوكيد وهو قسمان لفظي ومعنوي ولم نذكر
في ماسيا في الال المعنوي وكان عدم نرضه للنوكيد
اللفظي لأنه لا يختص بالمعربات لكن يسكن على ذلك عطف
النسقي فإنه لا يختص أيضا بالمعربات فالبيان ذلك
والبدل باهـ **الفاعل**
ورسمه ببعض خواصه نفي يباع على المبتدئ والما كان
ما ذكره وسما لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله
كأرجاع حقيقته الفاعل فإن قلت في هذا الرسم
نظر فإن الرفع وكونه مذكورا قبله فعله غير اطلاق

في

في حقيقته بل الرفع حكم من احتكاكه استعماله من دليل
خارج عنه قلت لا جوف على عاقل فضلا عن فاضل إن كون
ماد في خارجها عن حقيقته الفاعل لا يبا في وقوعه في رسمه
بل يفتضيه فإن الرسم هو التعريف بالامر الخارج فلا يصح
توجيه النظر في وجهه عن حقيقته بل الوجه في الاعتراض
على هذا الرسم ان يقال للرسم بالحكم هو وجه الدور لا
نصق الحكم من آخره في تصور كل منهما على تصور الآخر وذلك
دور ويتكاتب بان المناخر تصور عن تصور الفاعل
هو رفع الفاعل وهذا ليس ما هو في التعريف لا الرفع
مطلقا او الرفع بالفعل أو بسمه لا يختص في الفاعل لحققه
في غيره كناية الفاعل واسم كان فإن قلت يشك كل التعريف
بالخاصة بافنا نوجد في غيره كما كان واحوالها قلت
لا اشكال مع ملاحظتها فزروه من الفتام الخاصة
المطلوفة وهي ما يختص بالشيء بالقياس إلى جميع ما عداه
كالضاحك للانسان والواضحة وهي ما يختص بالشيء بالقياس
إلى بعض اعتباره كالناسخ للانسان فان قلت فاذا كانت
الخاصة هنا اضافية لأنها تختص الفاعل بالنسبة
إلى بعض اعتباره كالمبتدأ ون بعض كما كان فحل
يصح التعريف فها قلت نعم على خاصية السبب فقلت
والصواب ان المعبر في المرفوع كونه مؤصلا إلى تصور
الشيء با كلفته أو يوجد ما سوا كان مع التصور
بالوجه يبرز عن جميع ما عداه أو عن بعض ما عداه
فقلت **الفاعل** وعدل عن الاضمار مع ان المقام مغاظه
لتقدم الذكر لأنه أوضح للمبتدئ المقصود بالذات
بوضع هذا الكتاب **هو الاسم** **والتعجب** التأويل

نظر المحكوم عليه بل يفتضيه

لأنه

وكذا السمع وجمع
من الحقيقين